مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (09)، العدد (01) / 2024
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

أثر الفساد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة البينية في البلدان الناشئة "دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية"

The Impact of Corruption on Intra-Foreign Direct Investments in Emerging Countries "An Econometric Study Using the Gravity Model "

طارق غربي[1]، عقبة خضير[2]، علي مصطفاوي[3]

[1] جامعة الوادي (الجزائر)
[2] جامعة الوادي (الجزائر)
[3] جامعة الوادي (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 17-10-2023 **تاريخ القبول**: 27-01-2024 **تاريخ النشر**: 31-03-2024

ملخص: حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتي تتمحور حول قياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في البلدان الناشئة، اذ تم اختيار سبع دول ناشئة، واعتمدت الدراسة على مجموعة من مؤشرات الفساد المتمثلة في مؤشر مدركات الفساد و السيطرة على الفساد و الحوكمة الرشيدة، أما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية فقد تم اختيار مؤشرات التالية وهي نصيب الفرد من الناتج المحلي و سعر الصرف و التضخم، بالإضافة لمؤشر المسافة و الانفتاح التجاري و مؤشر تكلفة بداية الأعمال، و بالاعتماد على نموذج الجاذبية اذ استخدمنا نموذج PPML، و تم الاستعانة ببرنامج stata16، لقياس أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني، و قد أظهرت النتائج أن الفساد لا يساعد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة، بينما يساعد الفساد في تدفق الاستثمارات المباشرة خارج هاته الدول، بينما محاولة السيطرة على الفساد في هاته الدول وسن القوانين وفرض سلطة القضاء والشفافية سوف تعيق تدفق هاته الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية إلى هاته الدول الناشئة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الفساد، الدول الناشئة.

تصنيف JEL: F21، D73، O1، C5.

Abstract: *Through this study, we tried to answer the proposed problem, which revolves around measuring the impact of corruption on intra-regional foreign direct investment in emerging countries. Seven emerging countries were selected, and the study relied on a set of corruption indicators, represented by the corruption perceptions index, control of corruption, and good governance. As for economic development, the following indicators were chosen, which are the per capita GDP, the exchange rate, and inflation, in addition to the distance index, trade openness, and the cost of starting a business index, and based on the gravity model, as we used the PPML model, and the stata16 program was used. To measure the impact of corruption on intra-state foreign direct investment flows, the results showed that corruption does not help the flow of foreign direct investment in emerging countries, while corruption helps in the flow of direct investments outside these countries, while trying to control corruption in these countries, enact laws, and impose authority Judiciary and transparency will hinder the flow of these intra-regional foreign direct investments to these emerging countries.*

Keywords: *foreign direct investment, corruption, emerging countries.*
Jel Classification Codes: *F21, D73, O1, C5.*

المؤلف المرسل: طارق غربي، *tarek-gherbi@univ-eloued.dz*

1 مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة تمويلا حقيقيا وليس مجرد سد لفجوة آلية كغيره من القروض والمنح حيث يلعب دورا هاما في تقوية مشاريع الانتاج المحلية ويشجع الصناعة ويرفع من مستوى كفاءة العمالة المحلية وبالتالي فإن تلك الإسهامات سوف تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت المحلي وحجم الناتج المحلي وأيضا يحسن من الموازين التجارية وموازين المدفوعات.

لقد حدد خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاجراءات التي يجب على الدول الناشئة اتخاذها من أجل تحسين مناخ الاستثمار حيث تم ضبط هذه القواعد بناء الى الممارسات الجيدة للدول الأعضاء في المنظمة وتقوم على ثلاثة قواعد وهي ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطوير المناخ الاستثماري وضمان ترقية الاستثمار وضرورة انسجام السياسات المتعلقة بترقية الاستثمار.

ويلعب مناخ الاستثمار دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولعل الفساد من بين أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار في بلد أجنبي لأن هناك اعتقاد واسع أن الفساد من أهم معوقات التي تقف أمام التنمية الاقتصادية. فقد أثبتت العديد من الدراسات أنه يؤثر بشكل سلبي على مختلف نواحي الحياة إذ يعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية والتنمية البشرية ويقوض من الديمقراطية وحكم القانون ويشوه الأسواق.

وانطلاقا مما سبق يمكن أن نصيغ التساؤل الرئيسي التالي:"**كيف يؤثر الفساد على التدفقات البينية للاستثمارات الأجنبية المباشر في البلدان الناشئة؟**"

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما مدى تأثير فساد القطاع العام في الدول المضيفة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

2-هل يساعد الفساد في الدول المصدرة على تدفق الاستثمارات المباشرة إلى الخارج؟

3-ما مدى تأثير السيطرة على الفساد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة؟

4-ما مدى تأثير الحوكمة الرشيدة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة؟

حيث نطرح الفرضيات التالية:

1-يؤثر الفساد في القطاع العام بشكل سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة؛

2-الفساد من العوامل المشجعة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المصدرة؛

3-الفساد من العوامل المشجعة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المصدرة؛

4-تساهم السيطرة على الفساد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة؛

- **أهداف الدراسة:**

يمكن القول إن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر وكما تسعى إلى تحقيق الأهداف التالي

-محاولة الإلمام بأهم المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر والفساد.

-تحديد الطريقة والنوعية والمدى الذي يؤثر به الفساد على الاستثمار الأجنبي مباشر.

* أهمية الدراسة:

تمّ تناول موضوع أثر الفساد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للاعتبارات الآتية:

-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في إمكانية الانفتاح الاقتصادي من خلال المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية ونقل الخبرات والمعرفة، وتوطين التكنولوجيا وتوفير مصادر تمويل جديدة بالعملة الصعبة وخلق فرص عمل إضافية والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني وتنمية الصادرات وتحسين وضعية الميزان التجاري.

-إن الفساد لا يعتبر بأي حال من الأحوال قضية جديدة، إلا أن زيادة حجمه واتساع دائرته وتشابك وترابط آلياته بفعل الاندماج العالمي على جميع المستويات وتداعيات العولمة أصبح يهدد مسيرة التنمية من خلال سوء تسيير الأموال المتاحة بالإضافة إلى التأثير على العدالة التوزيعية وتشويه النتائج المستهدفة للسياسات التنموية، حيث أصبح الفساد من أهم المشاكل التي تؤرق مخططي وصناع السياسات الاقتصادية.

2. التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة أساسية وفعالة في تحريك الأنشطة الاقتصادية لأي بلد في العالم وباعتباره شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة سوى المتوسطة أو الطويلة الأجل للدول الناشئة خاصة ولكل دول العالم عامة، وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والدول الناشئة:

1.2. تعاريف عامة للاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة أساسية وفعالة في تحريك الأنشطة الاقتصادية لأي بلد في العالم وباعتباره شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة سوى المتوسطة أو الطويلة الأجل وفيما يلي سنتطرق إلى تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمات دولية وكذلك لاقتصاديين وسنذكر بعض هاته التعاريف.

1.1.2تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD-IDA) للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. (albank aldawli، 2023)

2.1.2تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن فئة من الاستثمارات عبر الحدود التي يؤسس فيها المستثمر المقيم في اقتصاد ما مصلحة دائمة ودرجة كبيرة من التأثير على مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. ملكية 10 في المائة أو أكثر من قوة التصويت في مؤسسة في اقتصاد ما من قبل مستثمر في اقتصاد آخر دليل على هذه العلاقة. الاستثمار الأجنبي المباشر هو عنصر رئيسي في التكامل الاقتصادي الدولي لأنه يخلق روابط مستقرة وطويلة الأمد بين الاقتصاديات. الاستثمار الأجنبي المباشر هو قناة مهمة لنقل التكنولوجيا بين البلدان، ويشجع التجارة الدولية من خلال الوصول إلى الأسواق الأجنبية، ويمكن أن يكون وسيلة هامة للتنمية الاقتصادية. المؤشرات المشمولة في هذه المجموعة هي قيم داخلية وخارجية للأسهم والتدفقات والدخل. (OECD, 2023)

3.1.2 تعريف الاقتصادي جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) للاستثمار الأجنبي المباشر لـ: (FDI)

وقد عرفه كينز بأنه " هو الزيادة في التجهيزات الرأس مالية وتكون هذه الزيادة في رأس المال الثابت ورأس المال المتداول" (بوشامة، 2003،ص28)

4.1.2 تعريف الاقتصادي رايمون برنارد (Raymond Bernard) لـ: (FDI)

"فقد أعتبره وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك عن طريق مساهمة رأس مال الشركة في شركة أخرى عن طريق إنشاء فرع لها في بلد المضيف أي خارج البلد الأصلي في البلد الأم، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر.(Bernard, 1971,p91)

2.2 أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

1.2.2 الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك

يعرفه كولدي بأنه:" أحد المشروعات الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ...إلخ". (ابو قحف، 2003،ص48)

ويرى تير باسترا: "إن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حق كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة عليه". (مؤسسة التمويل الدولية، 1997،ص9)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان الاستثمار المشترك ينطوي على الخصائص التالية:

- الاتفاق بين مستثمران (محلي وأجنبي) يكون طويل الأجل، من أجل ممارسة عملية إنتاجية وهذا داخل البلد المضيف؛
- المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص؛
- إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي؛
- لا يشترط المشاركة في تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين (وطني وأجنبي) أي:
- قد تكون المشاركة في تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة؛
- قد تتمثل المشاركة في تقديم جزء من رأس المال أو كله على أن يقدم الشريك الأم التكنولوجيا؛
- قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو طرق تسويقية أو أسواق جديدة؛

في جميع الحالات السالفة الذكر لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الأحقية في إدارة المشروع وهذا شرط ضروري وعنصر حاسم في التفرقة ين الاستثمار المباشر وغير المباشر.

2.2.2 الشركات المتعددة الجنسيات (MNCs)

لا يوجد هناك معيار واحد لتعريف هذه الشركات (**MNCs**)، حيث يوجد العديد من التعاريف والتسميات لهذا النوع من الشركات على أنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة.

فلقد عرفها **جورج دانينغ** "George Dunning" على أنها: "تلك المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل (محمد السيد، 1978،ص19)

ويشير ماتيوس " Mathuiz" على أنها المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية –عشرة على الأقل- في عدد معين من الدول –ستة دول على الأقل – وتحقق نسبة هامة من إنتاجها 25% على الأقل خارج دولة الأم

وعرفها **علي ظاهر الطفيلي** "بأنها شركات يؤسسها أفراد أو مساهمين وتتمتع بشكل قانوني محدد في عقد التأسيس في دولة ماء تسمى دولة المقر أي يوجد فيها المركز الرئيسي للشركة، ويتم تأسيس وإنشاء الشركة تبعا لقانونها الوطني وتأخذ جنسية هذه الدولة، وتخضع لجميع قوانين دولة المقر أو لقوانين الدولة المضيفة لنشاطها وفروعها والشركات التابعة" (الطفيلي، 1987،ص165)

3. أدبيات نظرية عن الفساد

يعد الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار والتعقيد ليست وليدة اليوم، لكن تضاعف حجمه واتساع دائرته وتشابك وترابط آلياته بفعل زيادة الاندماج العالمي على جميع المستويات وتداعيات العولمة أصبح بذلك إحدى العوامل المؤثرة على منحى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي وزيادة التحول نحو آلية السوق.

1.3: مفهوم الفساد

يمكن اعتبار الفساد ظاهرة قديمة وعالمية، كما أنه يحدد بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة في كل المجتمعات، كما أنه ارتبط بوجود الدول والأنظمة السياسية، ولا تكاد تخلو منه أي دولة باختلاف درجات تطورها الاقتصادي والاجتماعي، لكن الإشكال المطروح حاليا هو حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته، فقد أصبح الفساد يهدد بالتخلف الاقتصادي و في ما يلي تعاريف عامة للفساد من طرف منظمات دولية و اقتصاديين.

1.1.3تعريف منظمة الشفافية الدولية (TI)للفساد:

بشكل هو عام، "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة". يمكن تصنيف الفساد على أنه كبير وصغير وسياسي، اعتمادًا على مبالغ الأموال المفقودة والقطاع الذي يحدث فيه" (transparency, s.d.)

2.1.3 تعريف منظمة الأمم المتحدة (UN) للفساد:

إن الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع البلدان. يقوض الفساد المؤسسات الديمقراطية ويبطئ التنمية الاقتصادية ويساهم في عدم الاستقرار الحكومي. يهاجم الفساد أساس المؤسسات الديمقراطية عن طريق تشويه العمليات الانتخابية، وإفساد سيادة القانون، وخلق مستنقع بيروقراطية، والسبب الوحيد لوجودها هو التماس الرشاوى. وتعطل التنمية الاقتصادية بسبب عدم

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وكثيراً ما تجد الشركات الصغيرة داخل البلد أنه من المستحيل التغلب على "تكاليف بدء التشغيل" المطلوبة بسبب الفساد(UNODC, s.d.) "

3.1.3 تعريف منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) للفساد:

تعد منظمة الوحدة الإفريقية من أوائل المنظمات السباقة في مجال مكافحة الفساد، حيث سعت بالمصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته بمابوتو *في 11 جويلية2003، غير أن هذه الاتفاقية لم تعرف الفساد، بل التزمت فقط بالإشارة إلى صوره ومظاهره فقط، حيث نصت المادة الأولى منها على أنه يقصد بالفساد "الأعمال أو الممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تجرمها الاتفاقية"، والمشار إليها في المادة04 (حاحة، 2013)

4.1.3 تعريف جونسون (Johnston) للفساد

يعرفه على أنه: "إساءة استخدام الأدوار أو الوظائف العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة" (وارث، 2013،ص80)

5.1.3 تعريف صامويل هنتغون (Samuel Huntington) للفساد

يعرف الفساد بأنه "سلوك يتضمن انحراف المسؤولين العامين وانتهاكهم للأسس التي يقوم عليه النظام السياسي بغية تحقيق مصالحهم الخاصة" (وارث، 2013،ص80)

2.3. أنواع الفساد:

لقد تعددت أنواع الفساد بحيث أصبح من الصعب تحليلها وذكرها في إطار واحد بالرغم من أن معظمها تتم في مناطق التماس بين حالات اجتماعية متمايزة، كما أن نتائج كل نوع لا تقل أهمية وخطورة على نوع آخر، لذا سنبين بعض أنواع الفساد والتي تبقى محددة بطبيعة الرؤية التي تعالج منها الفساد.

1.2.3الفساد من حيث الحجم:

والذي يشمل بدوره كل من الفساد الصغير والفساد الكبير.

1.1.2.3الفساد الصغير:

وهو عبارة عن فساد أفقي تعنى به فساد الدرجات الوظيفية الدنيا. وهو الفساد. الذي يقوم به الفرد وحده دون تناسق وتعاون مع الآخرين والفساد الصغير هو الفساد الذي يشمل آلية دفع الرشاوى، كما يشمل وضع اليد على المال العام، مثل تقديم الرشاوى من أجل تسريع الإجراءات.

* الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي اعتمدت اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد في الدورة العادية الثانية للمؤتمر المعقودة في مابوتو بموزمبيق في 11 يوليو 2003. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 5 أغسطس 2006، بعد ثلاثين يوما من إيداع صك التصديق الخامس عشر (رقم 15)، وقد صدقت حتى الآن ثمانية وثلاثون دولة على الاتفاقية وهي دول أطراف فيها وتقوم مبادئ الاتفاقية على احترام المبادئ والمؤسسات الديمقراطية، والمشاركة الشعبية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان والشعوب وفقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وسائر صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، والشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، وتعزيز العدالة الاجتماعية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة، إدانة ورفض أفعال الفساد والجرائم ذات الصلة والإفلات من العقاب.

2.1.2.3الفساد الكبير:

هو الفساد العمودي، والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية، أو اجتماعية كبيرة، ويعتبر الفساد الكبير أكثر خطورة نتيجة لتكاليفه الوخيمة للدول والوصف الأصح لهذا النوع من الفساد أنه ": اقتناص للدولة فلا يوجد مبرر له على الإطلاق من حيث الحاجة إلى دخل إضافي في مواجهة متطلبات الحياة.

2.2.3الفساد من حيث النطاق:

1.2.2.3 الفساد المحلي:

يوجد داخل البلد الواحد وهو الأكثر انتشارا في المجتمعات، والذي يتمثل أساسا في استغلال الوظيفة العامة لأغراض شخصية، وهو الفساد الذي يمس بالمنشآت الاقتصادية والإدارية وهو لا يتعدى الحدود الدولية الخارجية.

2.2.3الفساد الدولي:

الفساد الدولي هو عكس الفساد المحلي، وهو الفساد الذي يتعدى نطاق مساحة الدولة. الواحدة مما يعطيه تسمية الفساد العبر الوطني وهو يأخذ نطاقا علميا واسعا وما يطلق عليه بالعولمة وذلك بفتح المعابر بين الدول، ويعد من أخطر الأنواع وذلك لربط المؤسسات الاقتصادية للدول داخل وخارج البلاد بالكيانات السياسية للحصول على منافع اقتصادية ومصالح ذاتية، وبهذا يصعب الحد منه مثل الجريمة المنظمة (همیسي، 2009،ص249)

3.2.3الفساد حسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه:

يصنّف الفساد طبقا لهذا المعيار إلى نوعين هما:

1.3.2.3فساد القطاع الخاص:

ويعني استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة، باستعمال مختلف الوسائل من رشوة وهدايا، وهذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة، والحصول على إعانة... وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية في هذا الشأن أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمال غير مشروعة ثم تليها الشركات الفرنسية ثم الصينية ثم الألمانية.

2.3.2.3.فساد القطاع العام:

وهو الفساد المستشري في الإدارة الحكومية وجميع الهيئات العمومية التي تتبعها، وهو من أكبر معوقات التنمية، وفيه يتم استغلال المنصب العام لأجل الأغراض والمصالح الشخصية

4.2.3.الفساد من حيث مجال النشاط:

يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تم الاستناد عليها لتحديد أنواع الفساد على الإطلاق، ويقسم الفساد تبعا لهذا المعيار إلى ما يلي.

1.4.2.3 الفساد الأخلاقي:

هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، الذي ميزه الله عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك إلى أدنى الدرجات والمراتب، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة، والسلوكيات المخالفة للآداب.

2.4.2.3الفساد الثقافي

ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها وإرثها الثقافي، وهو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه لتحصنه وراء حرية الرأي والتعبير والإبداع

3.4.2.3الفساد الاجتماعي:

هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعات ومؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي، وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر والإخلال بالأمن العام

4.3.2.3الفساد القضائي:

وهو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم، ومن أبرز صوره: المحسوبية والواسطة، وقبول الهدايا والرشاوى، وشهادة الزور، والفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يهلك الحكومات والشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة (حاحة، 2013،ص29).

5.3.2.3 الفساد السياسي:

يعرف بأنه كل استغلال سيء للمنصب العام أو الموارد العمومية، تمييزا له من فساد القطاع الخاص، فهو سلوك يأتيه صاحب المنصب (السلطات الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية، هيئات وطنية إدارية وطنية محلية). إنه استخدام غير مشروع للموارد العمومية السياسية المتاحة، التي تشمل الثروة والدخل واستخدام وسائل الإكراه، والوظائف وغيرها من طرف من يشغل ذلك المنصب أو يراقب تلك الموارد، لخدمة أهداف خاصة فردية أو عائلية جماعية أو حزبية، وجلب منافع شخصية قد تكون مالية، أو زيادة النفوذ أو اكتساب السلطة بطرق معينة، حيث تتعدد ممارسات الفساد السياسي، وتمثل الأشكال المعبرة عنه والمؤشرات الدالة عليه. تصرفات تخالف التشريع الوطني، والقانون الدولي، وتتنافى مع القيم الأخلاقية وتعارض قيم النزاهة والشفافية (الإمام، 2012،ص18-19).

6.3.2.3 الفساد الاقتصادي:

ويتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة والاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي. أو هو الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق والرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية، تهريب الأموال، الفساد الجمركي، التهرب الجمركي.

7.3.2.3 الفساد المالي:

ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية وتختلف صور الفساد المالي من غسل الأموال والتهرب الضريبي، تزييف العملة النقدية وغيرها.

8.3.2.3 الفساد الإداري:

يتمثل هذا النوع من الفساد حسب رأي البعض في استغلال صغار الموظفين العموميين لوظائفهم في تحقيق منافع خاصة وفي رأي البعض الأخر، هو ذلك النوع من الفساد الذي يمس الإدارة من حيث، الإهمال واللامبالاة والمحسوبية وتعطيل المصالح والابتزاز والتحايل والتجاوزات الإدارية لمصالح ذاتية للموظف، بينما رأي البعض فبقصد بالفساد الإداري سوء التسيير وسوء الإدارة بوجه عام سواء على مستوي الدولة، الإدارة، المؤسسة، العائلة أو الأسرة أو غيرها علو نحو تترتب عليه آثار سلبية فردية وجماعية .... إلخ

وفي الأخير مخطط يوضح ما سبق:

الشكل (1): مخطط يوضح أنواع الفساد

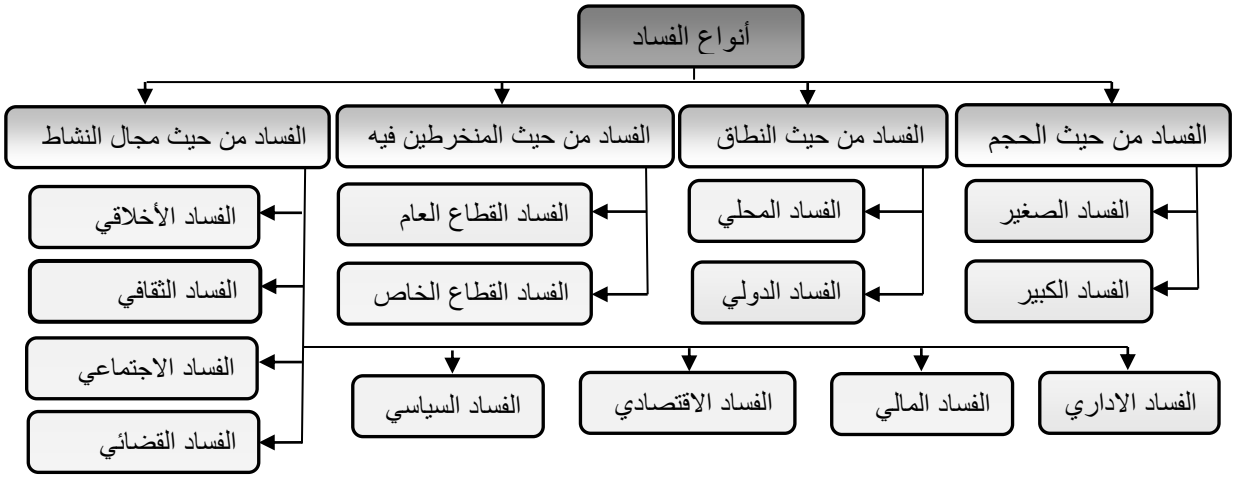

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على ما سبق

4. نظرة عن الدول الناشئة:

لم يتمكن معظم الكتاب من تقديم تعريف موحد لمصطلح الدول الناشئة وبقيت إسهاماتهم متأثرة بالزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه الاقتصاديات، كما انصبت جهودهم نحو تحديد مختلف الجوانب المتعلقة بهذه الأسواق وخصائصها. سنتطرق في هذا المطلب للتعريفات المختلفة للاقتصاديات الناشئة وعرض مختلف الخصائص والميزات المشتركة وأهم المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار في تصنيف الدول الناشئة، سواء لدى المؤسسات الدولية غير الحكومية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو لدى بعض المؤسسات مالية، كمؤسسة مورغن ستانلي MSCI ومؤشر راسل للاستثمار Indexes Russel Investments Global*

* مؤشرات راسل هي مجموعة من مؤشرات سوق الأسهم العالمية من FTSE Russell والتي تسمح للمستثمرين بتتبع أداء قطاعات السوق المتميزة في جميع أنحاء العالم. يستخدم العديد من المستثمرين الصناديق المشتركة أو الصناديق المتداولة في البورصة بناءً على مؤشرات FTSE Russell كوسيلة لكسب التعرض لأجزاء معينة من سوق الأسهم الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم العديد من مديري الاستثمار مؤشرات راسل كمعايير لقياس أدائهم. أدى تصميم مؤشر راسل إلى زيادة الأصول التي تم قياسها لعائلة المؤشرات الأمريكية أكثر من جميع مؤشرات الأسهم الأمريكية الأخرى مجتمعة.

1.4مفهوم الدول الناشئة:

استخدم المحلل الاقتصادي أنتوان فان أقتميل Antoine Van Agtmaël في مؤسسة التمويل الدولية IFC** مصطلح **الأسواق الناشئة** لأول مرة في سنة 1981، للتمييز داخل فئة الدول النامية بين الدول التي كانت تتميز بدرجة عالية من المخاطر، والدول التي تمثل فرص حقيقية لتحقيق عوائد مرتفعة. وكان يهدف من وراء ذلك، إلى تحفيز شركات التوظيف الأمريكية للاستثمار في الأسواق الآسيوية التي كانت تتميز بمعدلات نمو كبيرة. ومع مرور الزمن، تطور هذا المفهوم توازيا مع تطور المعايير المستخدمة في التصنيف، ليصبح استخدام الاقتصاديات الناشئة خصوصا لدى الهيئات والمنظمات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حتى يرتبط أكثر فأكثر. بديناميكية النمو الشامل وآفاقه.

1.1.4تعريف بعض الاقتصاديين للدول الناشئة:

اختلف العديد من الاقتصاديين في تعريف الدول الناشئة فمنهم من استند على الناتج المحلي الإجمالي ومنهم من استند على مستوى التطور التكنولوجي وفيما يلي سنعرض بعض التعاريف.

1.1.1.4تعريف ميلار ريسالMiller Russel

حيث اعتبر فيه أن "ما يجمع الدول الناشئة بالرغم من الفروقات الفردية، هو قدرتها على تحقيق معدلات نمو عالية في المستقبل، تتيح وتفتح المجال لخلق فرص استثمارية مهمة للغاية تختلف جذريا عن تلك الفرص الموجودة في الدول النامية الأخرى " وبالرغم من تركيز التعريف على ميزة توفير الفرص الاستثمارية والمعايير والمقاييس التي تعتبر أساسية في التصنيف، كنصيب الفرد من الناتج المحلي، وصفة التحول وعدم الاستقرار (زيات، 2017/2016،ص205).

2.1.1.4تعريف كافيسجل Gavusgil S.T

حيث يرى أن "الدول الناشئة ي مجموعة من الدول تنتمي إلى الدول النامية وتحقق معدلات نمو مرتفعة وتمثل فرص حقيقية للاستثمار بالنسبة للمؤسسات الغربية. وأن هذه الدول تتميز بتوسع قدراتها الاقتصادية وبصغر معدل عمر اليد العاملة "هذا التعريف أضاف إلى سابقه بعض الخصائص المهمة في الدول الناشئة كمعدل العمر وزيادة قدرات الاقتصادية، إلا أنه ركز على أهمية هذه الأسواق كمنفذ مهم للاستثمار بالنسبة للمؤسسات الغربية (زيات، 2017/2016،ص205).

** International Finance Corporation

2.4خصائص الدول الناشئة:

من التعاريف السابقة، يتضح لنا تقريبا أن هذه الدول يجب أن تتميز بخصائص معينة تجعلها مختلفة عن الدول السائرة في طريق النمو وعن الدول المتقدمة. فعلى سبيل المثال، نجد أن Miller حدد ثلاث مجموعات من الخصائص المشتركة بين الدول الناشئة:

- تشمل الخصائص المادية كالبنية التحتية غير الملائمة والشبكة التجارية غير المكتملة.
- ترتبط بالخصائص السياسية والاجتماعية، كعدم الاستقرار السياسي وضعف الانضباط الاجتماعي، إلى جانب وجود إطار تشريعي غير ملائم وخصائص ثقافية فريدة من نوعها في هذه المجتمعات.
- تشمل الخصائص الاقتصادية للدول الناشئة، ونجد ضمنها انخفاض دخل الفرد في هذه الاقتصاديات، إدارة العملة المحلية مركزيا وعدم ترك قيمتها تتحدد في السوق، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومحاولة التأثير عليه في إطار إدارة المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق.

3.4 معايير تصنيف الدول الناشئة:

1.3.4تصنيف الأمم المتحدة للتنمية (UNDP):

نظام التصنيف المعتمد لدى هذه المنظمة يفرق بين البلدان على أساس الدخل القومي الإجمالي فنجد كل من دول الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة، استراليا، اليابان، نيوزلندا، النرويج، سويسرا وآيسلاندا، في خانة الدول المتطورة، ودول الكتلة الشرقية الأوروبية السابقة، التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي، في خانة الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية، وبقية دول العالم في خانة الدول النامية. وفي المجموعة الأخيرة تفرق المنظمة بين ثلاثة فروع رئيسية، الدول الأقل نموا والدول غير المصدرة للنفط والدول المصدرة للنفط. ومنذ سنة 1990 بدأت الأمم المتحدة في نشر تقرير سنوي عن التنمية البشرية فيما يعرف ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP وتم تصنيف الدول على أساس هذا المؤشر إلى:

- دول ذات تنمية بشرية عالية جدا؛
- دول ذات تنمية بشرية عالية؛
- دول ذات تنمية بشرية متوسطة؛
- دول ذات تنمية بشرية منخفضة.

ويأخذ المؤشر بعين الاعتبار إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية، مثل نصيب الفرد من الدخل، الأبعاد التنموية الثلاثة التالية:

•الصحة وطول الحياة (يتم استخدام مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة)؛

•مؤشرين حول التعليم والمعرفة (معدل غير الأميين البالغين 15 سنة فما فوق ومعدل الالتحاق بالمدارس؛

•المستوى المعيشي: متوسط الدخل الفردي

2.3.4تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

وهناك تصنيف آخر قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس ومن خلاله تقسم هذه المنظمة دول العالم الى:

•دول منخفضة الدخل LICs أو الدول الأقل تقدما منخفضة الدخلLLDCs ؛

•دول متوسطة الدخلMICs ؛

•الدول حديثة التصنيعNICs ؛

•دول أخرى أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

3.2.4تصنيف البنك الدولي:

البنك الدولي من جهته يتم تصنيف دول العالم بناءا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

إلى أربع مجموعات

•مجموعة الدول منخفضة الدخل التي لا يزيد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 1135دولارًا؛

•مجموعة الدول متوسطة الدخل الشريحة الأدنى التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها ما بين 1136دولارًا و4465 دولارًا؛

•مجموعة الدول متوسطة الدخل الشريحة الأعلى هي تلك التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها ما بين 4466 و13845 دولارًا؛

•مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع هي تلك التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها 13846 دولارًا أو أكثر (worldbank، 2023).

5. الدراسة القياسية لأثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية للدول الناشئة

إن معرفة أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة ينطلق من فهم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كمؤشرات الحاكمية الرشيدة ومؤشر مدركات الفساد و التضخم و غيرها من جهة و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة أخرى، حيث تطرقنا سابقا إلى الدراسة النظرية للفساد و الاستثمار الاجنبي المباشر، و سوف نحاول في هذا الفصل توضيح العلاقة بينهما و ترجمتها في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على الاقتصاد القياسي الذي يهتم بالأسس القياسية و الاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية.

وتماشيا مع توجهات الحديثة لأساليب نماذج الاقتصاد القياسي، فإننا سنقوم بتقدير أثر الفساد على الاستثمار الاجنبي المباشر البيني للدول الناشئة للفترة الممتدة ما بين (2004-2018) وذلك باستعمال أدق تلك الأساليب استعمالا ألا وهو نموذج الجاذبية، الذي يعتمد على تحديد مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على حجم التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر.

1.5 معادلة الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تم مؤخرا تطبيق معادلة الجاذبية على الاستثمار الأجنبي من طرف " برينارد (Brenard)" سنة 1997 و براكونيي نورباك (Bracconi Norback) و" إربن (Urbain) " سنة2005، و" برجستناد " (Bergstnad) سنة2008، حيث كان هدف هؤلاء الاقتصاديين في أبحاثهم هو إسقاط متغيرات معادلة الجاذبية الخاصة بالتجارة الدولية على معادلة الجاذبية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر: كالاتحادات الخاصة بالعملة، اتفاقيات الاستثمارات البينية، التكامل الاقتصادي، التي يمكن أن تضع الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن التجارة الدولية، و اتفاقية التجارة الحرة كبديل عنها اتفاقية الاستثمارات البينية، ثم يصبح الانحدار هو نفسه في الاستثمار الأجنبي المباشر مثل التجارة الدولية (مبطوش و بن شهرة، 2014،ص12)

2.5المنهجيات الإحصائية المستخدمة لتقدير نماذج الدراسة

بحكم طبيعة نموذج الجاذبية الخاصة والتي تستلزم العديد من المتغيرات المستقلة والوهمية، مما يتطلب الاعتماد على البرنامج الإحصائي stata16، لما له من خصوصيات دقيقة تتماشى وطبيعة هذا النوع من النماذج والتي سنتعرف عليها كما يلي:

1.2.5متغيرات الدراسة وتقنيات تقدير نماذج الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة أسلوب التحليل القياسي، وذلك من خلال وصف النموذج القياسي الخاص بتقدير العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية و إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الناشئة للفترة 2004 إلى غاية 2018، حيث تم تحديد إجمال تدفقات الاستثمار الأجنبي كمتغير تابع (FDI)، أما مؤشر مدركات الفساد (CPI) و مؤشرات اقتصادية أخرى كمتغيرات مستقلة، و الهدف هو اختبار أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع باقي المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في الدراسة حول عينة الدراسة كنموذج كامل.

2.2.5منهجية الدراسة:

لتحديد وضبط المنهجية المحكمة لقياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، يتطلب تحديد دقيق لمفهوم الظاهرة والمتغيرات المؤثرة فيها، وفي هذا الجانب سنتطرق إلى تدرج الأدوات التجريبية الخاصة بطبيعة تقديرات نموذج الجاذبية، مع

استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية لقياس معنوية النموذج من جهة، ومعنوية المعلمات المتغيرات المستقلة من جهة أخرى، وصولا إلى أحدث التقنيات الإحصائية لتقدير نموذج الجاذبية

*عموما قبل البداية في تقدير النموذج القياسي، سنتطرق لعينة الدراسة التي تضم 07 دول من الدول الناشئة و هي الصين و تركيا و روسيا و البرازيل و الأرجنتين و المكسيك و جنوب إفريقيا، قد جمعت البيانات لهذه الدول للفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2018.

* هذا يعني أننا حاولنا جمع معطيات قدرها 7×20= 140 مشاهدة لكل سنة، و 7×15= 85مشاهدة لكل دولة، هذا يعني أننا حاولنا مشاهدة جمع 1700 مشاهدة ككل بالنسبة لنموذج مجموعة الدول الناشئة المتمثلة في عينة الدراسة.

* المتغير التابع و بعض المتغيرات المستقلة في النموذج بعدها ثلاثي، البعد الأول هو السنوات و الثاني البلد الأصلي و الثالث و الأخير هو البلد الوجهة وهذا ما صعب علينا التعامل مع مثل هذه البيانات.

وعلى الرغم أننا ارتأينا دراسة جميع الدول الناشئة والمتمثلة في تقديرنا بالدول صنفهم البنك الدولي بالدول ذات الدخل المتوسط الحد الأعلى لكن معطيات بعض الدول لبعض السنوات لم يتسنى لنا جمعها لعدم توفرها في كل المواقع المعتمدة، زيادة على اختيار 07 دول من الدول التي توفرت معطياتها لاعتبارات التالية

- هاته الدول هي التي تمثل تحديا حقيقيا في النقلة النوعية لاقتصاداتها؛
- اعتبار التوزيع الجغرافي لهاته الدول عبر العالم، فالصين تنتمي لقارة آسيا وتركيا وروسيا ينتميان لقارة أوروبا وجنوب إفريقيا تنتمي لقارة إفريقيا والبرازيل والأرجنتين ينتميان لقارة أمريكا الجنوبية وأخيرا المكسيك الذي ينتمي لقارة أمريكا الشمالية.

3.2.5طرق تقدير نماذج الدراسة وصولا الى النموذج المناسب:

تشمل هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات ومنهجيات متسلسلة للوصول إلى التقدير المناسب والأدق لهاته الدراسة، حيث اعتمدنا على منهجية Pseudo Poissn Maximum Likelihood(PPML) منهجية مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون، وهي تقنية تقدير للبيانات المستعرضة التي تتميز بوجود مرونة غير متجانسة باعتبارها الأفضل لدراسة نماذج ثلاثية الأبعاد ذات الحجم الكبير للدول والعدد القليل من الفترات الزمنية.

3.5متغيرات الدراسة:

وبما أن خصوصية نموذج الجاذبية المتميزة عن باقي النماذج الاقتصادية الأخرى، كونها تضم العديد من المتغيرات سواء الكمية أو الكيفية، والتي تضم حجم الفساد وحجم الاقتصاد ومعدل التضخم وسعر الصرف واللغة المشتركة والعديد من المتغيرات المؤثرة في شأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي جدول يوضح المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة.

جدول رقم (2): عرض متغيرات الدراسة القياسية

المتغير	المفهوم	المصدر
المتغير التابع		
fdi	الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات/مخزونات من البلد الأصلي i إلى البلد المضيف j في سنة معينة.	UNCTAD FDI/TNC database
المتغيرات المستقلة		
gdpcap_o	هو عبارة عن نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة لدولة ما خلال فترة زمنية محددة للبلد المستثمر.	http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8
gdpcap_d	هو عبارة عن نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة لدولة ما خلال فترة زمنية محددة للدول المستضيفة.	
trdop_i	الانفتاح التجاري للبلد المستثمر	https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx
trdop_j	الانفتاح التجاري للبلد المضيف	
distw	وهي تعكس المسافة الجغرافية المرجحة والتي تحسب بين أكبر مدينتين لدولتين متبادلتين وفق الصيغة التي وضعها Thierry Mayer	http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8
exrt_i	سعر الصرف للبلد المستثمرi	https://data.albankaldawli.org/indicator
exrt_j	سعر الصرف للبلد المضيفj	
entry_cost_o	تكلفة إجراءات بدء الأعمال التجارية للبلد المستثمر	http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8
entry_cost_d	تكلفة إجراءات بدء الأعمال التجارية للبلد المضيف	
crp_i	السيطرة على الفساد للدولة i	http://info.worldbank.org/governance/wgi/
crp_j	السيطرة على الفساد للدولة j	
gvr_i	الحوكمة الرشيدة في الدولة i	
gvr_j	الحوكمة الرشيدة في الدولة j	
cpi_i	مدركات الفساد في الدولة i	https://www.transparency.org/en/
cpi_j	مدركات الفساد في الدولة j	
inf_i	التضخم في الدولة i	https://data.albankaldawli.org/indicator
inf_j	التضخم في الدولة j	
gatt_o	وهو متغير وهمي يمثل المشاركة في الاتفاقية التجارية غات للبلد المستثمر	http://www.cepii.fr/CEPII/en/bdd_modele/download.asp?id=8
gatt_d	وهو متغير وهمي يمثل المشاركة في الاتفاقية التجارية غات للبلد المضيف	
fta_wto	متغير وهمي لاتفاقية التجارة الإقليمية	

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على ما سبق

4.5تقدير النموذج ومناقشة وتحليل النتائج:

1.4.5النموذج الاقتصادي:

تستمد نماذج الجاذبية للتجارة (كما تم تطبيقها في الأصل) مباشرة من قانون الجاذبية لنيوتن، حيث تستخدم الأحجام الاقتصادية والمسافة بين الشركاء التجاريين كمتغيرات تحكم رئيسية، وعلى الرغم من أن غالبية دراسات الجاذبية تحلل العلاقات التجارية، فقد أثبت هذا النهج أنه مفيد لباحثي الاستثمار الأجنبي المباشر أيضًا

$$\begin{aligned}Lfdi_{ij} = {} & \beta_0 + \beta_1 Lgdpcap_o_i + \beta_2 Lgdpcap_d_j + \beta_3 Ltrdop_i_i + \beta_4 Ltrdop_j_j + \beta_5 Ldistw_{ij} \\ & + \beta_6 Lexrt_i_i + \beta_7 Lexrt_j_j + \beta_8 Lentry_cost_o_i + \beta_9 Lentry_cost_d_j \\ & + \beta_{10} crp_i_i + \beta_{11} crp_j_j + \beta_{12} gvr_i_i + \beta_{13} gvr_j_j \\ & + \beta_{14} cpi_i_j + \beta_{15} cpi_j_i + \beta_{16} inf_i_i + \beta_{17} inf_j_j + \beta_{18} gatt_o_i + \beta_{19} gatt_d_j \\ & + \beta_{20} fta_wto_{ij} + \varepsilon_{ij}\end{aligned}$$

2.4.5تقدير نموذج مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون (The Poisson Pseudo-Maximum Likelihood (Estimator

بعد عدة تجارب على العديد من النماذج للوصول الى أقرب نموذج قياسي يفسر أثر بيئة الأعمال من خلال الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد توصلنا إلى نموذج مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون (The Poisson Pseudo-Maximum Likelihood Estimator) والتي كانت نتائجه أكثر واقعية ومفسرة للنموذج

الجدول رقم (4): تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDF

```
HDFE PPML regression                              No. of obs      =        630
Absorbing 2 HDFE groups                           Residual df     =         41
Statistics robust to heteroskedasticity           Wald chi2(20)   =   35501.45
Deviance             =  1048876.307               Prob > chi2     =     0.0000
Log pseudolikelihood = -525844.8974               Pseudo R2       =     0.6670

Number of clusters (home#host)=        42
                               (Std. Err. adjusted for 42 clusters in home#host)
```

fdi	Coef.	Robust Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lgdpcap_o	.8860974	.2190923	4.04	0.000	.4566845	1.31551
lgdpcap_d	-.3259969	.1746399	-1.87	0.062	-.6682848	.016291
ltrdop_i	-.5161322	.3695189	-1.40	0.162	-1.240376	.2081116
ltrdop_j	1.864162	.3204569	5.82	0.000	1.236078	2.492246
ldistw	-3.620206	.6884219	-5.26	0.000	-4.969489	-2.270924
lexrt_i	.5591611	.4369029	1.28	0.201	-.2971529	1.415475
lexrt_j	.5278101	.1586046	3.33	0.001	.2169507	.8386695
lentry_cost_o	.1004925	.1115893	0.90	0.368	-.1182184	.3192035
lentry_cost_d	-.2469447	.0810762	-3.05	0.002	-.4058511	-.0880384
crp_i	-.249694	.2081741	-1.20	0.230	-.6577077	.1583197
crp_j	-.3803493	.2015818	-1.89	0.059	-.7754423	.0147437
gvr_i	.1987764	.5473842	0.36	0.717	-.8740768	1.27163
gvr_j	-1.256029	.3958452	-3.17	0.002	-2.031872	-.4801871
cpi_i	-.0435148	.015937	-2.73	0.006	-.0747507	-.0122789
cpi_j	.0540281	.0173491	3.11	0.002	.0200244	.0880317
inf_i	-.0560723	.0257748	-2.18	0.030	-.10659	-.0055547
inf_j	-.0072536	.007089	-1.02	0.306	-.0211478	.0066406
gatt_o	.1975718	.2788276	0.71	0.479	-.3489202	.7440639
gatt_d	.2446883	.4017993	0.61	0.543	-.5428239	1.032201
fta_wto	-.2585339	1.421107	-0.18	0.856	-3.043852	2.526784
_cons	15.24598	5.917142	2.58	0.010	3.648598	26.84337

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي **Stata 16**

3.4.5تحليل النتائج احصائيا:

نتائج نموذج PPMLHDFE نلاحظ أن القوة التفسيرية 66%، وهذا رغم أن نموذج PPMLHDFE لا يتضمن متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية (7مستثمرين و7مضيفين) وهذا جيد للدراسة

بالنسبة لمعنوية المعلمات المقدرة، نلاحظ أن المتغيرات , lgdpcap_o, Ldistw ltrdop_j, lentry_cost_d, lexrt_j, gvr_j cpi_i , cpi_j,معنوية عند مستوى 1%، كما أن المتغير inf_i معنوي عند مستوى 5%، بينما المتغيران lgdpcap_d, crp_j معنويان عند مستوى 10%، أما باقي المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية .

وبناء على كل ما سبق، واضح أن نموذج PPMLHDFEهو الأفضل. وبالتركيز على إشكالية البحث والمتعلقة بأثر بيئة الاعمال من خلال الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، فان نتائج تقدير النموذج تشير الى معنوية معلمات المتغيرات , gvr_j, cpi_i, cpi_j crp_j وعدم معنوية معلمات المتغيرات gvr_i, crp_i.

4.4.5تحليل النتائج اقتصاديا:

من خلال النتائج الإحصائية لتقدير النموذج PPMLHDFE نستنتج النتائج التالية :

•بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد للدول المضيفة cpi_j و الذي كان معنوي ذو إشارة موجبة، حيث كلما زاد قيمة المؤشر بنقطة واحدة زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 540281.00 دولار أمريكي، و هذا يدل على أن التحسن في مستوى مدركات الفساد العام للدول المضيفة و شفافية المعاملات من شأنه أن يكون عاملا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، وأن كل ما كانت الدولة المضيفة أقل فساد كانت أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر ولبيئة الأعمال، فالمستثمر الأجنبي يكون دوما على الاطلاع على مستوى الفساد في السوق المضيف و يكون الفساد مؤشرا هاما في اتخاذ القرار بالاستثمار في هاته الدولة المضيفة من عدمه، و كذلك حجم الاستثمار عند اتخاذ القرار.

•اما بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد في الدول المصدرة cpi_i فقد كان معنوي أيضا، و لاكن بإشارة سالبة، حيث أن كلما زاد قيمة مؤشر مدركات الفساد بنقطة واحدة نقص الاستثمار المتدفق من هاته الدول بمقدار 351480.00 دولار أمريكي، و هذا يعني أن كلما كان مستوى الدولة من حيث الشفافية و النزاهة و فساد أقل في المعاملات الإدارية و الصفقات التجارية أعطت بيئة حاضنة و ملائمة للاستثمار بالنسبة لرؤوس الأموال المحلية و الحفاظ عليها داخل الدولة و الاستثمار بداخلها، و بالتالي تحافظ الدولة على رؤوس الأموال للمساهمة في التنمية المحلية و ضمان عدم تصدير تكنلوجيا التصنيع و الإنتاج إلى الخارج، و الحفاظ عليها كميزة لصادراتها، و يعكس جدية المسؤولين في القطاع العام من خلال التحلي بالصدق و الأمانة في آداء واجبهم وعدم ابتزاز رجال الأعمال و أصحاب المشاريع الاستثمارية، و عدم رضوخ المسؤولين في القطاع العام أيضا للابتزاز و الرشوة من طرف أصحاب المال الفاسد، مما يخلق جوا ملائم لممارسة أنشطة أعمالهم وعدم اتخاذ قرار الاستثمار خارج الدولة.

•و نجد أيضا أن مؤشر الحوكمة الرشيد هو ذو علاقة معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة gvr_j و لكن ذو إشارة سالبة، حيث أن زيادة مؤشر الحوكمة الرشيدة بنقطة واحدة سيؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1.256029.00 دولار

أمريكي بالنقصان، وهذا راجع لأن البلدان التي لديها البيئة التحتية للحكم الرشيد من خلال ضمان حقوق الملكية و المدنية والقوانين التي تعاقب المخالفين في العقود و تضمن الاستقرار السياسي و الشفافية و سلطة القضاء، ويميل الافتقار إلى الفساد إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان ذات الحكم السيء و الشمولي، حيث يميل أصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية ذات الخلفية الفاسدة تستعمل شتى الطرق الممنوعة كالرشوة والمحاباة و الابتزاز للفوز بمشاريع في الدولة المضيفة، حيث يتجنبون الدول التي تتجلى فيها الحوكمة الرشيدة و هذا يوضح معظم خلفية رؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية للدول محل الدراسة في كونها تتجنب الدول التي تتجلى فيها الحوكمة الرشيدة،

•أما فيما يخص مؤشر السيطرة على الفساد في الدول المضيفة crp_j فإن علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر معنوية ذات الإشارة السالبة، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن ينقص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 380349.30 دولار أمريكي، و هذا يعكس الصورة و الوضعية في هاته البلدان الناشئة من حيث القطاع العام، فإن أي محاولة للزيادة من إجراءات الحد من الفساد و الإفصاح و الإعلان عن المعاملات و الإجراءات في القطاع العام و المسؤولين سوف يقابلها نقص في تدفق الاستثمار من الدول المصدرة له، حيث يميل معظم أصحاب المشاريع و الاستثمارات المتدفقة لعدم الإفصاح والاعلان عن ما تدفعه للحكومات في كل دولة تعمل بها.

6. الخاتمة:

يتضح من خلال الدراسات والبحوث الاقتصادية أن هناك إفرازات ناتجة عن التحولات الاقتصادية العالمية، تولي اهتماما متزايدا من قبل مختلف دول العالم لبيئة الأعمال التي تعتبر أحد الركائز الأساسية لتوفير موارد تمويل التنمية، بحيث يسود الحديث عن تحفيز وخلق بيئة أعمال كأحد محددات لجاذبية الاستثمارات الأجنبية والذي يعطي مجموعة من الحوافز والفرص ويقلص مجموعة القيود والعوائق وما يؤكد ذلك هو اهتمام أغلب صانعي القرار في الدول عبر العالم بالتقارير التي تصدرها هيئات ومنظمات عالمية متخصصة

حيث يلعب الفساد من حيث الحجم و المصدر و طريقة التحكم فيه معيارا فارقا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إذ يجب على الحكومات في الدول الناشئة إصدار قوانين جديدة تحد من الفساد و البيروقراطية و تجبر الشركات على إعلان ما تدفعه للحكومات في كل دولة تعمل بها، إلا أن سن القوانين وحده غير كافي في ردع الفساد و المفسدين مالم تلتزم الحكومات و هاته الشركات بهاته القوانين من خلال تفعيل دور القضاء و سلطة القانون، حيث وضح تقرير للأمم المتحدة أن الشركات المدرجة علنا كان أداؤها أفضل من الشركات المملوكة للدولة و شركات القطاع الخاص مما يوضح التأثير الإيجابي لمتطلبات الإفصاح المفروضة على الشركات المتداولة علنا على الشفافية.

وعليه فإن "الشركات التي تعمل على نطاق عالمي بدون شفافية تخاطر بالإضرار بعلامتها التجارية وفقدان ثقة المجتمعات المحلية"، وأن الناس لديهم الحق في معرفة ما تدفعه الشركات المتعددة الجنسيات لحكوماتهم وكم الضرائب التي يدفعونها.

المراجع

1. albank aldawli .(2023 ,09 20) .*albankaldawli.org* من 2023، تاريخ الاسترداد .albank aldawli: https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD
2. Bernard, R. (1971). *economie finanaciere international.* paris: PUF.
3. OECD .(2023 ,09 02) .*oecd.org* تم الاسترداد من .oecd: https://data.oecd.org/fdi/fdi-flows.htm
4. transparency .(بلا تاريخ) .*www.transparency.org* من ،2023 ,09 02 تاريخ الاسترداد .transparency: https://www.transparency.org/what-is-corruption
5. UNODC .(بلا تاريخ) .*www.unodc.org* من ،2023 ,09 02 تاريخ الاسترداد .unodc: https:/.unodc.org/unodc/en/corruption/indexhtml
6. worldbank .(بلا تاريخ) .*worldbank.org* من ، 2023، 09, 02 تاريخ الاسترداد . https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519
7. السعيد محمد السيد. (1978). *الشركات المتعددة الجنسيات و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية*. القاهرة، مصر.
8. العجلة مبطوش، و مداني بن شهرة. (2014). تقديرات نموذج الجاذبية المبطبقة على التدفقات البينية للاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة تطبيقية على الجزائر. *مجلة الاستراتيجية و التنمية جامعة مستغانم، 06*، صفحة 12.
9. رضا هميسي. (2009). دور المجتمع المدني من الوقاية من جرائم الفساد و مكافحتها. *مجلة دفاتر السياسة و القانون*، صفحة 249.
10. شوام بوشامة. (2003). *تقييم واختتيار الاستثمارات* (المجلد الطبعة الأولى). وهران، الجزائر: دار الغرب.
11. عادل زيات. (2017/2016). ادارة خطر الصرف و سبل تطوير التقنيات التحويط في البلدان الناشئة. *أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*، 205. سطيف: جامعة سطيف.
12. عبد السلام ابو قحف. (2003). *اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
13. عبد العالي حاحة. (2013). الآليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر. *أطروحة دكتوراه*، 24. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
14. علي ظاهر الطفيلي. (1987). *السياسة الدولية وظائفها و منظماتها*. بيروت، لبنان: مؤسسة دار الكتاب الحديثة.
15. محمد حليم الإمام. (2012). *ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (الأسباب و الآثار و الاصلاح)*. مركز الدراسات الوحدة.
16. محمد وارث. (2013). الفساد و أثره على الفقر إشارة إلى حالة الجزائر. *دفاتر السياسة والقانون*، صفحة 80.
17. مؤسسة التمويل الدولية. (1997). *الاستثمار الاجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبرات العلمية* (المجلد رقم5). واشنطن: صندوق النقد الدولي.